التأميم حق مشروع للدولة

للأستاذ محمد توفيق مصطفى

لعل مما يذكر لشعوب أوروبا ، أنها هى التى أهدت فكرة التأميم الى العالم الحديث ، فلقد تجرعت تلك الشعوب خلال حقب طويلة ، مرارة نظام الاقطاع الذى بلغ الذروة فى خلال القرن السادس عشر ، فكان ملاك الارض ملاكا لرقاب من عليها وما عليها من انسان وحيوان ومحصول على حد سواء . وكأنما لم يكف تلك الشعوب المستعبدة ما كانت فيه من مذلة وسوء حال أساسهما ذلك الاقطاع الدنيوى ، فسلط عليها اقطاع من نوع آخر ، ذلك هو الاقطاع الدينى ، حين كان ملاك السماء ملاكا كذلك لرقاب العباد ، اما سلبوهم أرزاقهم واما سلبوهم رحمه الله .

وبين شقى الرحى هذين تفتح وعى الانسان الاوروبى وثارت فيه روح التحرر ، فاتجه بادىء ذى بدء الى الاقطاع الدينى يصارعه مستعينا بالاقطاع الدنيوى ، والتف كل انسان حول أمير يربطهم الولاء له دون غيره ، فظهرت تلك الامارات والدويلات التى ازدحمت بها أحشاء أوروبا فى مغرب ذلك العصر ، والتى ما لبثت ان أكل كبيرها صغيرها ، وابتلع قويها ضعيفها ، حتى تمخضت فى مستهل القرن السابع عشر عن تلك الدول ذات الشعوب المترابطة التى بدأت تدرك

الفرق بين كيانها السياسى وكيانها الانسانى ، وبدأت تتعلم ان الحياة الكريمة لا تكون الا حيث تسود الحريات وتعم المساواة وتخضع الاعتبارات الساسية للاعتبارات الانسانية ٠

ولم تكن الثورة الانجليزية فى القرن السابع عشر ، والثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، والثورة الروسية فى مستهل القرن العشرين ، الا انتفاضات شعبية محتومة هدفها الخلاص من الاقطاع ، وغايتها ان تسود العدالة الانسانية ٠

غير ان هذه الشعوب لسوء حظها لم تكد تتخفف من أرزاء اقطاع الارض حتى اخترعت الآلة ، وظهر المصنع الكبير ، وتحكم السيد المستبد الجديد — رأس المال — فى رقاب العباد معيدا الى الاذهان صورة ذلك الاقطاع القديم الذى ما زالت آثاره قائمة بين الناس ٠

وشرع الكتاب والمفكرون أقلامهم يكتبون سطور الصراع بين تلك الشعوب وبين هذا الاقطاع الذى يسلبها حرياتها ويدوس كرامتها الانسانية ، لا فى سبيل بقائه فحسب ، بل وفى سبيل تضخمه ونمائه ٠ واستبدت تباريح السخط والتشاؤم بالبعض حتى ظنوا الا خلاص للشعوب فى حرياتها وفى شرف أفرادها الا بالقضاء على كل ذريعة للتحكم فيها ، ورأوا ان هذا لا يكون الا بنزع الارض ورأس المال جميعا ووضعهما فى يد الدولة لتجعلهما فى خدمة الشعب ٠ غير ان طائفة المتعقلين رأت ان هذه الفكرة الاشتراكية المتطرفة ، قد تنجح بالفعل فى أفقار جميع الاغنياء ، ولكنها تعجز بالتأكيد عن اغناء جميع الفقراء ومن أجل هذا سادت النظريات الاشتراكية المعتدلة التى تختص كلا من الارض ورأس المال والعمل بنصيب عادل من الارزاق ، والتى ترى ألا مفر من ان تؤول الملكية الخاصة ،

ملكية الافراد للاشياء ، الى ملكية عامة للدولة ، كلما كان ذلك محققا لمصلحة عامة أو دافعا لضرر عام ، وهذه هى فكرة التأميم .

وجاءت الحرب العالمية الاولى وما جرته فى أعقابها من أزمات اقتصادية طاحنة ، بتعزيز جديد للنظريات الاشتراكية ، ولذلك الوليد الذى نجم عنها وهو التأميم ، وصدع جبابرة رأس المال ، كارهين ، لصوت الانسانية الذى دوى منذرا بأن النشاط الاقتصادى الخاص حر ، ولكن على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم . وبأن رأس المال انما يستخدم فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب . وبأن القانون يجب ان يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص ، تحقيقا للاهداف الاجتماعية ورخاء الشعب .

وهكذا بادرت فرنسا ـ وفرنسا بالذات ـ الى اجراء سلسلة من التأميمات، بدأت بقانون ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٦ الذى أممت بمقتضاه معظم فروع النشاط فى أضخم مؤسسة مالية عندهم وهى بنك فرنسا ، ثم ثنت بقانون ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ الذى أمم جميع الصناعات الحربية ، وجاء على أثره قانون ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٧ الذى أمم السكك الحديدية الفرنسية ، أما فى الطرف الامريكى من العالم فقد أممت المكسيك فى سنة ١٩٣٨ جميع شركات البترول فيها .

وتمخضت الحرب العالمية الثانية عن تدعيم جديد للروح الاشتراكية ، فاستقر مبدأ التأميم نهائيا فى جميع الشرائع المعاصرة . ولعلنا نذكر كيف أزاح الشعب الانجليزى عقب

هذه الحرب حكامه من الغزاة المنتصرين عن كراسى الحكم والبرلمان جميعا ، وأحل محلهم أولئك الذين وعدوه بمزيد من الخبز والزبد بما عقدوا النية عليه ونفذوه من تأميم صناعات الحديد والصلب والنقل وغيرها ٠

على أن فرنسا ـ وفرنسا بالذات ـ كانت الفارس المجلى فى حلبة التأميم ، فقد بدأت حكومة الجمهورية المؤقتة بأصدار أمر جمهورى بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضى بتأميم مناجم الفحم فى الشمال وعلى شواطىء مضيق كاليه ، ثم أصدرت أمرا آخر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٥ بتأميم مصانع سيارات رينو التى كان يملك أغلب رأس مالها الممول لويس رينو، ثم أمرا ثالثا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٥ بتأميم شركة محركات جنوم والرون ، ثم أمرا رابعا فى ٢٦ يونيو من نفس السنة بتأميم شركات الطيران الفرنسية الثلاث (ايرفرانس وايربلو واير فرانس ترانس اتلانتيك) ٠

والذى ينبغى لنا ملاحظته فى هذه الحلقة من التأميمات الفرنسية أنها قد أنصبت جميعا على مشروعات تجارية خاصة، وان واحدا منها على الاقل ـ وهو تأميم مصانع لويس رينو ـ قد انصب على عمل تجارى فردى لا يمكن ان يتبين وجه الصالح العام فى تأميمه ، ألا وهو صناعة نوع معين من السيارات ٠ لا بل ان هذا التأميم بالذات اتخذ عند فقهاء القانون عنوانا لنوع خاص من التأميم الجائز المشروع سموه « التأميم العقابى» وذلك لان السبب الاوحد لتأميم تلك المصانع انما كان ما اتهم به لويس رينو نفسه من تقديم خدمات للالمان أيام احتلالهم لفرنسا ٠

وجاء بعد ذلك دور الجمعية التأسيسية الفرنسية التى جلست لوضع الدستور الجديد ، فلم تثبت غداة بدء عملها ان أصدرت

قانون ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بتأميم بقية نشاط بنك فرنسا وجميع بنوك الودائع الكبرى ، ثم أممت جميع عمليات توليد وتوريد الغاز والكهرباء فى سائرأنحاء فرنسا بقانون ٨ ابريل سنة ١٩٤٦ ، كما أصدرت فى ٢٥ ابريل قانونا بتأميم جميع شركات التأمين الكبرى • وفى ١٧ مايو من نفس السنة أصدرت ثلاثة قوانين دفعة واحدة أحدها يؤمم بنك الجزائر والثانى يؤمم جميع مناجم الفحم فى فرنسا والثالث يؤمم جميع شركات الوقود المعدنى فى البلاد •

وأخيرا سجلت مبدأ التأميم فى رأس مشروع دستورها الذى وضعته ، وهو الدستور الذى رفض فى الاستفتاء الشعبى،ولكن الدستور الجديد الذى قررته الجمعيةالتأسيسية الثانية وصدر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ وأصبح الدستور الفرنسى الاخير ، أعاد تقرير هذا المبدأ بلا تعديل • فجاء نص الفقرة التاسعة من مقدمة هذا الدستور يقول « ان كل مال وكل مشروع يكون لاستغلاله أو يصير لاستغلاله صفةالمصلحة العامة الوطنية أو صفة الاحتكار الفعلى ، يجب ان يصبح ملكا للمجموع » •

فبحكم الدستور الفرنسى هذا يبدو التأميم لنا فى صورة عمل من أعمال السيادة المطلقة ، ثم انه ـ بالنسبة للمشرع ـ عمل واجب يعتبر التخلف عن ادائه تقصيرا تشريعيا وخيانة لروح الدستور• فالنص كما رأيناه نص عام يوجب التأميم وجوبا فى حالتين : الحالة الاولى قيام احتكار فعلى لاى تجارة أو صناعة ، أى قيام رأس المال بنشاط خاص لا يوجد منافسون فى ميدانه • والحالة الثانية حالة بروز المصلحة العامة الوطنية فى استغلال المشروع التجارى أو الصناعى •

واذن فكلماكان هناك احتكار فعلى،أو كلما برز وجه المصلحة

العامة الوطنية ، وجب اجراء التأميم ، وكان التقصير فى اجرائه خروجا على الدستور واخلالا بمبادئه ، هذا ما انتهت اليه فرنسا فى شريعتها الحاضرة • بل ان هذا ما انتهت اليه كل دنيانا المعاصرة على اختلاف مذاهبها ومشاربها ، وحين أقول كل دنيانا يحضرنى أمر يمت حتى الى الآخرة بسبب ، حيث يحضرنى ذكر ما صرح به قداسة البابا ، الذى ينطق باسم الكاثوليك فى العالم أجمع ، فى خطابه لعيد الميلاد فى سنة ١٩٤٢ حسما للمناقشات التى احتدمت اذ ذاك حول مشروعية التأميم فى نظر الكنيسة ، حيث قال قداسته ، « أننا نسلم بوجوب اجراء التأميم كلما كان هو الوسيلة الوحيدة الناجعة لاصلاح المساوىء أو لتجنب الاسراف ، وانما يجب فى جميع الحالات دفع التعويض المناسب » •

لقد أممت فرنسا منذ سنة ١٩٣٦ عشرات من المشروعات وألغت عشرات من الامتيازات التى كانت ممنوحة الى العشرات من الشركات الكبرى • وأممت المكسيك وايران صناعة البترول ، وأممت انجلترا صناعات الحديد والصلب والفحم وغيرها ، ولم تبق دولة كبرى أو صغرى الا وطبقت مبدأ التأميم على وجه أو آخر من وجوه النشاط الاقتصادى الذى يمس صوالحها الوطنية • فاذا نحن أممنا قناتنا ، قناة السويس ، فانما نأتى عملا مباحا مشروعا حلالا يرتفع فوق كل شبهة ، لا بل انه يرقى — فى نطاق التفكير الفرنسى — الى حد الواجب الذى يعاقب المتخلفون عنه ولو عقابا أدبيا يتولاه الشعب وتسجله كتب التاريخ •